عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

" الطب العدلي ودوره في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة"

هناء "محمد زهير" علي حجازي

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1446هـ / 2024

" الطب العدلي ودوره في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة"

إعداد:

هناء "محمد زهير" علي حجازي

بكالوريوس تنمية اجتماعية وأسرية من جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المُشرف الرئيس: د. وفاء الخطيب

المُشرف المُشارك: د. جهاد الكسواني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من كليّة الدراسات العليا/ جامعة القدس.

1446هـ/ 2024م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

"الطب العدلي ودوره في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة"

اسم الطالبة: هناء "محمد زهير" علي حجازي

الرقم الجامعي: 21920117

المُشرف الرئيس: د. وفاء الخطيب

المُشرف المُشارك: د. جهاد الكسواني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2024/8/20 من أعضاء لجنة المناقشة المُدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة د. وفاء الخطيب التوقيع:.....
2. المشرف المُشارك د. جهاد الكسواني التوقيع:.....
3. ممتحناً داخلياً د. جميلة زيد التوقيع:.....
4. ممتحناً خارجيا د. ريان العلي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1446هـ/2024م

الإهداء :

إلى من مس فؤادي بفقدها والدتي الغاليّة رحمها الله

إلى ملهمي وسندي والدي رحمه الله

إلى فلذات أكبادي بناتي وأبنائي.

إلى كل أم شهيد قدمت جزءاً من روحها واحتسبت.

إلى أهلنا المرابطين الصامدين الصابرين في غزة هاشم.

أهديكم ثمرة جهدي

إقرار:

أُقر أنا مُعدة هذه الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يُقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 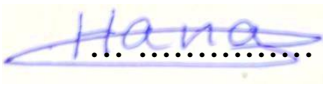 .....

الاسم: هناء "محمد زهير" علي حجازي

التاريخ: 8/20 /2024م

الشكر والتقدير

نحمد الله ونشكره على إنجاز هذا العمل:

تقديراً وعرفاناً مني أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من دعمني وكان نبراساً لي في مسيرتي كل بلقبه واسمه

الدكتورة المتميّزة وفاء الخطيب مشرفتي الأولى على هذه الرسالة التي لم تتوانى للحظة عن دعمي ومساندتي طيلة فترة دراستي، والدكتور جهاد الكسواني مشرفي الثاني على هذه الرسالة، والدكتور أشرف القاضي مدير عام الطب العدلي في وزارة العدل الذي لم يبخل بعلمه لمساعدتي، والدكتور اياد الشرباتي مدير الامتثال في هيئة مكافحة الفساد الأخ والصديق الوفي، ومعالي النائب العام المستشار أكرم الخطيب لموافقته على تسهيل مهمة جمع الاستبيانات والسيد علاء عواد رئيس المكتب الفني، وزميل المهنة والدراسة ايهاب التميمي وزميل الدراسة وأخي نديم التلاحمة.

والشكر موصول لكل شخص ساهم في إتمام هذا العمل من أعضاء النيابة العامة مع حفظ الألقاب والمسميات والمحكمين.

الباحثة: هناء حجا زي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الطب العدلي ودوره في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة، تمّ استخدام المنهج الوصفي بشقه الكمي من خلال استخدام أداة الاستبيان، اعتمدت الدراسة على مصادر أوليّة وأخرى ثانويّة، حيث تمّ الحصول على البيانات الأوليّة عن طريق استخدام استبانة الدراسة التي تمّ تصميمها من أجل الحصول على البيانات من عينة الدراسة والتي تكونت من قسمين، الأول يحتوي على البيانات الديموغرافية، والثاني يحتوي على محاور وفقرات الدراسة، في حين تمّ الحصول على البيانات الثانويّة من خلال الرجوع الى الدراسات السابقة والكتب ذات العلاقة بالموضوع.

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة والبالغ عددهم (152) (حسب إحصائية النيابة العامة، 2022)، في حين تكونت عينة الدراسة من عينة متيسرة بلغت (91) شخصاً بنسبة (60%) من مجتمع الدراسة، كما تمّ استخدام برنامج الرزم الاحصائيّة (SPSS) للعلوم الاجتماعيّة للمعالجة الاحصائيّة للبيانات التي تمّ جمعها من العينة للوصول الى النتائج المطلوبة والتي كان من أهمها أن الاتجاه نحو الطب العدلي من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة جاء بدرجة عاليّة وبنسبة مئويّة (97%)، حيث ان تحديد سبب الوفاة يعد من أكبر الدوافع للاتجاه نحو الطب العدلي من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة فقد حصلت على بنسبة مئويّة (92%)، كما وأظهرت النتائج أن جريمة القتل تعد من أكثر الجرائم التي يتدخل فيها الطب العدلي من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة فقد حصلت على نسبة مئويّة (97.4%)، يليها جريمة الاغتصاب وحصلت على نسبة مئويّة (92.8%)، وأن طاقم الطب العدلي ذو خبرة مهنيّة عاليّة وهذا يعبر عن مستوى الرضا عن تطبيق الطب العدلي من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة حيث حصلت على نسبة مئويّة (83.2%).

كما وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ أكثر معوقات تطبيق الطب العدلي من وجهة نظر النيابة العامة في الضفة الغربيّة قلة التحاليل التي تجريها المختبرات الجنائيّة المحليّة التابعة للطب العدلي (ما يخلق الحاجة للمختبرات في دول أخرى) فقد حصلت على نسبة مئويّة(83.2%)، تلاها عدم وجود مختبرات

حكومية لفحص البصمة الوراثيّة (DNA) فقد حصلت على نسبة مئويّة (82.2%)، وفيما يخص حجيّة محاضر الطب العدلي أمام النيابة العامة لا يجوز للقاضي أن يحل نفسه محل الخبير العدلي فقد حصلت على نسبة مئويّة (83.6%)، وعليه قدمت الدراسة بعض التوصيات لعلَّ من اهمها المطالبة بعمل دليل إجراءات معتمّد للإدارة العامة للطب العدلي، وتخصيص موازنة مالية من وزارة العدل لمعاهد الطب العدلي، والعمل على استقلال إدارة الطب العدلي.

الكلمات المفتاحية: الطب العدلي، العدالة الجنائيّة، أعضاء النيابة العامة، الضفة الغربيّة.

"Forensic medicine and its role in serving the components of criminal justice to achieve justice from the point of view of members of the Public Prosecution in the West Bank"

Prepared by: Hana "Mohammad Zoheir" Ali Hijazi

Supervisor: Dr. wafaa Al-Khateeb

Co-supervisor: Dr. Jihad Al-Kiswani

Abstract:

This study aims to investigate the practical application of forensic medicine and its role in serving the components of criminal justice as perceived by prosecutors in the West Bank. Employing a descriptive quantitative approach and a questionnaire tool, the study draws on both primary and secondary sources. Primary data are collected through a questionnaire specifically designed for the study sample, which is divided into two sections: one focusing on demographic information, and the other on key themes and topics of the research. Secondary data are gathered by reviewing existing studies and literature relevant to the subject matter.

The study complex included all (152) West Bank prosecutors (based on Public Prosecution statistics, 2022), The study sample consisted of an available sampling of (91) people; with a percentage of (60%) of the study, population was selected through accidental sampling. The statistical software SPSS was utilized to analyze the data gathered from the sample, leading to significant findings. One key result was the high percentage (97%) of Public Prosecution members in the West Bank showing a preference for forensic medicine. Public Prosecution officials in the West Bank emphasize that determining the cause of death is a primary driver for the advancement of forensic medicine, achieving a high percentage of (92%), The findings revealed that the forensic medical team possessed significant professional expertise, with homicide being the most relevant aspect of forensic medicine according to members of the Public Prosecution in the West Bank, scoring (97.4%), followed by rape at (92.8%), This indicates a high level of satisfaction with the

implementation of forensic medicine among prosecutors in the West Bank, receiving a rating of (83.2%).

The study revealed that the primary obstacles to the implementation of forensic medicine according to the Public Prosecution in the West Bank are the lack of analysis carried out by local forensic laboratories associated with forensic medicine, resulting in the necessity to rely on laboratories in other countries, rating (83.2%). This is closely followed by the absence of government laboratories for (DNA) testing, with a rating of (82.2%), In terms of the credibility of forensic medicine reports presented to the Public Prosecution; the judge cannot substitute the forensic expert, achieving a score of (83.6%). Therefore, establishing an official procedural manual for the General Directorate of Forensic Medicine, securing a financial allocation from the Ministry of Justice for forensic medicine institutions, and enhancing the autonomy of the Department of Forensic Medicine are crucial steps towards effectively addressing this issue.

Keywords: Forensic Medicine, Criminal Justice, Members of Public Prosecution, West Bank.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) مقدمة الدراسة.

(2-1) مشكلة الدراسة.

(3-1) أهميّة الدراسة ومبرراتها.

(4-1) أهداف الدراسة.

(5-1) أسئلة الدراسة.

(6-1) فرضيات الدراسة.

(7-1) حدود الدراسة ومحدداتها.

(8-1) مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

منذ بدء الخليقة ظهرت الجرائم بعدة أشكال ولعدة أسباب، فكان لزاماً العمل على كشف الجريمة والحد منها، ومع تطور أساليب الجريمة وأشكالها تبعاً لتطور مجالات الحياة، تمّ ربط علوم الطب بعلم الجريمة وظهر ما يعرف بالطب العدلي أو الطب العدلي الذي ساهم مساهمة فاعلة في كشف الجرائم وإظهار الأدلة كتحليل الحمض النووي لإثبات الجريمة، أو تحديد النسب، أو التعرف على الجثث المجهولة بالإضافة الى مساعدة أركان العدالة في التحريات الجنائيّة (نجيب، 2023)، إن موضوع كشف الجريمة يتطلب المعرفة والإلمام اللازمين بأسس ومبادئ علوم الأدلة الجنائيّة واستخداماتها في تتبع الجريمة وتقديم البراهين والأدلة التي تؤمن للجهات القضائيّة ضمن أسس علميّة تدين بها مرتكب الجريمة وتعمل على إثبات الجرم وتربطه بالجناة(الشعار،2022).

من هنا يعتبر الطب العدلي مصدر لا غنى عنه لجميع العاملين في المجال الجنائي وفي مجال تتبع الجريمة وكشفها بالإضافة إلى أهميته في خدمة العدالة الجنائيّة، حيث إنّ زيادة الاعتماد على الدليل المادي في القضايا الجنائيّة الذي يوفره الطب العدلي في الكثير من الجرائم يعتبر أحد أهم المعالم في الدول المتطورة وهو يعني تعزيز العدالة في المجتمع، ولعل الأكثر قدرة على تقييم الطب العدلي ودوره في تحقيق العدالة الجنائيّة هم أعضاء النيابة العامة تبعاً لقانون الإجراءات الجزائي الفلسطيني رقم (3) لسنة (2001)، تحديداً المادة (55) التي نصت على "أنّ النيابة العامة دون غيرها تختص بالتحقيق

في الجرائم والتصرف بها" ذلك القضاء الواقف الذي يمارس مهمتي الاتهام والتحقيق وهي الأقدر على تقييم الطب العدلي ودوره في تحقيق العدالة الجنائيّة.

2.1: مشكلة الدراسة:

انطلاقًا من مبدأ الإثبات الجنائي تتنوع وسائل الإثبات الهادفة إلى تحقيق العدالة الجنائيّة، ومن أهم هذه الوسائل الطب العدلي الذي ينبغي أن تكون الأدلة الصادرة عنه تعمل على نفي أو إثبات الوقوع بالجريمة، فبناءً على عمل الطب العدلي الذي يختص بالجرائم الواقعة على الأفراد نجد أنه قد سجل خلال عام (2019) (35) جريمة قتل وفي عام (2020) ارتفعت إلى (48) جريمة، وفي عام (2021) إلى (45) جريمة وفي عام (2022) ارتفعت إلى (55) جريمة، وفي عام (2023) (47) جريمة سواء كانت الجرائم مقصودة أو غير مقصودة وذلك حسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، من هنا ومما سبق ونظراً لأهميّة عمل الطب العدلي كان لا بد من دراسة تجيب عن السؤال الرئيس الآتي: **ما دور الطب العدلي في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة؟**

3.1. أهميّة الدراسة ومبرراتها:

تنبع أهميّة الدراسة بالدرجة الأولى من أهميّة موضوعها والذي يتمثل بـ "**دور الطب العدلي في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة من وجهة نظر أعضاء النيابة العامة في الضفة الغربيّة**"، كما وتنبع من أهميّة شخصيّة كوني أعمل موظفة إداريّة في معهد الطب العدلي في جامعة القدس، إضافة إلى ما سبق تحتوي الدراسة على أهميّة نظريّة علميّة وأخرى تطبيقيّة عمليّة، وأما الأهميّة النظريّة تبرز في انعكاس التطور التقني والفني والخبرة في ميدان الطب العدلي على أداء العاملين فيه، بالتالي تأثيرها على قوة الدليل ومساهمتها في إحقاق العدالة الجنائيّة، كما أن الأهميّة النظريّة تبرز في مدى تفاعل واهتمّام النيابة العامة في دور الطب العدلي في تحقيق العدالة الجنائيّة وفيما يبرز من خلافات بين الفقهاء حول الطب العدلي ودوره في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة، إضافة لذلك وبما أنّ هذه الدراسة تُعد من الدراسات النادرة والقليلة في الضفة الغربيّة على حد علم الباحثة، سوف تُسهم في اغناء الأدبيات السابقة في هذا الموضوع، لتكون مصدر علمي للباحثين يستندون إليه في دراساتهم اللاحقة حسب تخصصاتهم المختلفة حينما يتعلق الأمر بالطب العدلي.

في حين تظهر الأهميّة العمليّة في إبراز دور الطب العدلي، حيث يسهم دوره ومن خلال النتائج في الكشف عن غموض الجرائم خاصة في جرائم القتل وجرائم الإيذاء والجرائم الجنسيّة، وهذا ما يتجلى في تعامل اعضاء النيابة العامة يومياً مع الطب العدلي، حيث انه وبناءً على نتائج هذه الدراسة يمكن للمختصين في مجال الطب العدلي وضع خطط من شأنها ان تزيد من فعاليّة الطب العدلي في الضفة الغربيّة.

وأما فيما يخص مبررات الدراسة فهي تأتي من محدوديّة الدراسات الفلسطينيّة المتخصصة بالموضوع، وأن نتائج الدراسة ستصبح موضع اهتمام العاملين في النيابة العامة والمختصين في علم الجريمة والعقاب بشكلٍ خاص والموظفين العاملين في الطب العدلي بشكلٍ عام.

4.1: أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في هدفين رئيسيين وأهداف أخرى فرعيّة، وأما الهدف الرئيس الأول يتمثل في التعرف على "**واقع الطب العدلي في الضفة الغربيّة**"، ينبثق عنه عدد من الأهداف الفرعيّة تتمثل في التعرف على:

- الاتجاه نحو أهميّة الطب العدلي.
- دوافع الاتجاه نحو الطب العدلي.
- الجرائم التي يتدخل فيها الطب العدلي.
- الرضا عن الطب العدلي.
- معوقات تطبيق الطب العدلي.

في حين يتمثل الهدف الرئيس الثاني في التعرف على "**دور الطب العدلي في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة (النيابة العامة)**"، ينبثق عنه عدد من الأهداف الفرعيّة تتمثل في التعرف على:

- دور الطب العدلي في التعامل مع الجريمة والكشف عنها.
- حجيّة محاضر الطب العدلي أمام النيابة العامة.

5.1: أسئلة الدراسة:

تكمن أسئلة الدراسة في سؤالين رئيسيين وأسئلة أخرى فرعيّة، وأما السؤال الرئيس الأول يتمثل في الاجابة عن: "ما واقع الطب العدلي في الضفة الغربيّة؟"، ينبثق عنه عدد من الأسئلة الفرعيّة تتمثل في الاجابة عن:

- ما هو الاتجاه نحو الطب العدلي؟
- ما هي دوافع الاتجاه نحو الطب العدلي؟
- ما هي الجرائم التي يتدخل فيها الطب العدلي؟
- ما مستوى الرضا عن تطبيق الطب العدلي؟
- ما هي معوقات تطبيق الطب العدلي؟

ويكمن السؤال الرئيس الثاني في الإجابة عن السؤال "ما دور الطب العدلي في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة (النيابة العامة)؟"، ينبثق عنه عدد من الأسئلة الفرعيّة تتمثل في الاجابة عن:

- ما دور الطب العدلي في التعامل مع الجريمة والكشف عنها؟
- ما هي حجيّة محاضر الطب العدلي أمام النيابة العامة؟

6.1: فرضيات الدراسة:

تكمن فرضيات الدراسة في الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابة المبحوثين حول دور الطب العدلي في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابة المبحوثين حول دور الطب العدلي في خدمة مكونات العدالة الجنائيّة تعزى لمتغير الجنس.